العرب
الإثنين 2019/12/30
السنة 42 العدد 11572

الأنشطة التجارية السعودية تستعد للعمل على مدار الساعة

الرياض تحاول تحفيز النشاط الاقتصادي للتأقلم مع الإصلاحات

تستعد السعودية للسماح للأنشطة التجارية بالعمل على مدار الساعة في محاولة لتحفيز الاقتصاد، وتهيئة الاقتصاد للتأقلم مع القطاعات الجديدة مثل السياحة والترفيه، بعد أن فتحت الرياض الأبواب أمام الزوار الأجانب في وقت سابق من العام الحالي.

خدمات السياحة تتطلب العمل 24 ساعة

الرياض - تبدأ السعودية يوم الأربعاء المقبل تطبيق قرار يسمح للأنشطة التجارية بالعمل لمدة 24 ساعة وفق شروط وضوابط معيّنة في محالة لتحفيز النشاط الاقتصادي، الذي تباطأ في الأعوام الماضي بسبب الإصلاحات الاقتصادية، وخاصة المتعلقة بالقيود على تشغيل العمال الأجانب.

ويشير القرار إلى أن أصحاب الأنشطة التجارية ممن تنطبق عليهم الضوابط يمكنهم تقديم طلب إصدار الترخيص اللازم إلى الأمانات والبلديات التي يقع النشاط التجاري في نطاق اختصاصها المكاني، للبدء في ممارسة الأنشطة التجارية لمدة 24 ساعة.

ويأتي تنظيم السماح بمزاولة الأعمال التجارية على مدار الساعة في إطار حزمة من مبادرات القطاع البلدي للإسهام في تحقيق أهداف "رؤية المملكة 2030" التي تسعى لبناء الاقتصاد على أسس مستدامة وتقليص الاعتماد على عوائد صادرات النفط.

وينص القرار، الذي اتخذه مجلس الوزراء السعودي في 16 يونيو الماضي على أن يكون السماح "بمقابل مالي يحدده وزير الشؤون البلدية والقروية، وفقا للاعتبارات التي يقدرها".

كما يحدد الوزير "الأنشطة التجارية التي لا يسري عليها هذا المقابل، بحسب ما تقتضيه المصلحة العامة أو طبيعة تلك الأنشطة". ويرى محللون أن تلك الضوابط تترك المجال واسعا للاجتهادات، التي قد تتباين بشكل كبير بين منطقة وأخرى.

ويرى البعض أن التحول إلى ثقافة جديدة قد يستغرق بعض الوقت، خاصة في ظل برامج الحد من تشغيل الأجانب وتوطين العمل في قطاعات كثيرة، الأمر الذي يستبعد تحوّل الكثير من الأنشطة التجارية للعمل على مدار الساعة.

لكن القرار يمكن أن يفتح مجالات لقطاعات جديدة مثل السياحة والترفيه، التي تتطلب تقديم الخدمات على مدار الساعة، بعد أن فتحت الرياض أبواب السياحة للزوار الأجانب من 49 بلدا.

واتخذت الرياض على مدى السنوات الثلاث الماضية إصلاحات واسعة في سوق العمل، أبرزها فرض رسوم على تشغيل العمال الأجانب وحصر التوظيف في مهن كثيرة بالمواطنين السعوديين.

خالد أبا الخيل

ما يتم تداوله بشأن إلغاء توطين بعض المهن غير صحيح

وتشكو الكثير من الشركات ومتاجر التجزئة من قلة العمال السعوديين المستعدين لشغل الوظائف التي تتطلب العمل لساعات طويلة، الأمر الذي أدى إلى تباطؤ أنشطتها بشكل كبير.

وسجّل الاقتصاد السعودي انكماشا في العام الماضي بسبب حزمة الإصلاحات الكبيرة في سوق العمل وإجراءات تقشف تضمنت خفض الدعم الحكومي للوقود والخدمات الأساسية.

وقد تداول نشطاء وصحف إلكترونية في الأيام الماضية أنباء عن أن الحكومة السعودية قررت التوقف عن سعودة عدد من المهن وإعادة السماح للوافدين بالعمل فيها، بعد أن أدت فرض قرارات حصر العمل بالسعوديين إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي.

لكن وزارة العمل السعودية نفت يوم السبت تلك الأنباء. وقال المتحدث باسم الوزارة خالد أبا الخيل، في بيان صحافي إن "الوزارة توضّح أن ما يتم تداوله في وسائل التواصل الاجتماعي بشأن إلغاء توطين عدد من المهن غير صحيح".

وأكّد أن "برامج التوطين (أي إحلال العمالة السعودية محلّ العمالة الأجنبية) مستمرة على مستوى المهن والأنشطة والقطاعات والمناطق لتمكين المواطنين والمواطنات من فرص العمل". وطالب "بأخذ المعلومات من مصادرها الرسمية".

وأظهرت أحدث بيانات البطالة أن الشركات السعودية بدأت تتأقلم مع صدمات الإصلاحات الكبيرة لسوق العمل، بعد تزايد أعداد المواطنين، الذين يقبلون على الوظائف التي خلّفها رحيل أعداد كبيرة من العمال الأجانب.

وأكدت الهيئة العامة للإحصاء السعودية تراجع معدل البطالة بين المواطنين في نهاية الربع الثالث من العام الحالي إلى 12 بالمئة مقارنة مع 12.3 بالمئة في الربع السابق، ليبتعد بدرجة أكبر عن مستواه القياسي المرتفع المسجل في العام الماضي حين بلغ نحو 12.9 بالمئة.

وتؤكد الأرقام أن نشاط القطاعات الاقتصادية بدأ تتأقلم مع صدمات الإصلاحات الكبيرة في سوق العمل، التي أجبرت الشركات على تشغيل المواطنين، بعد فرض ضرائب كبيرة على تشغيل الأجانب.

ويمثّل إدخال مئات الآلاف من السعوديين العاطلين في قوة العمل التحدي الرئيسي لولي العهد الأمير محمد بن سلمان الذي يشرف على السياسة الاقتصادية لأكبر بلد مصدّر للنفط في العالم.

ويفضّل الكثير من المواطنين السعوديين وظائف القطاع العام الأعلى أجرا وساعات العمل الأقلّ مقارنة بشروط العمل في شركات القطاع الخاص.

وتواجه البلاد صعوبات كبيرة منذ سنوات في خلق الوظائف للمواطنين، بعد أن اعتادت شركات القطاع الخاص على الاعتماد على العمالة الأجنبية الرخيصة في وقت لم يكن فيه النظام التعليمي يؤهل الطلبة جيدا لمتطلبات سوق العمل.

الرياض توقف تأشيرات العمالة المنزلية الإثيوبية

الرياض - كشف عدد من أصحاب مكاتب استقدام العمال الأجانب في السعودية أمس أن وزارة العمل السعودية أوقفت إصدار تأشيرات للعمالة المنزلية الإثيوبية.

وذكرت تقارير في صحف ومواقع إخبارية محلية أن "قرار الوزارة المفاجئ أدى إلى حدوث حالة من الارتباك داخل مكاتب وشركات الاستقدام، خاصة أن العمالة الإثيوبية تشكل ما يصل إلى 20 بالمئة من إجمال تأشيرات تلك العمالة".

وطالب أصحاب المكاتب وزارة العمل بتوضيح أسباب القرار، فيما اشتكى آخرون من وجود تأخير في إنهاء إجراءات الطلبات من الجانب الإثيوبي لفترات تصل إلى أكثر من أسبوعين.

وكان الجانب الإثيوبي قد طالب في وقت سابق برفع الراتب الشهري للعمالة المنزلية إلى 1200 ريال من 850 ريالا حاليا، وأن يكون ذلك ضمن عقد عمل موحّد للعمالة. واشترط أن يكون الاستقدام من خلال الوكالات وشركات ومكاتب التوظيف المرخصة.

وكانت الحكومة السعودية قد أعادت فتح باب استقدام العاملات من إثيوبيا مطلع نوفمبر المقبل لجميع المكاتب والشركات، بعد أن تم إيقافها منذ عام 2013.

وجاء القرار حينها بعد نقلة نوعية في علاقات السعودية ودول الخليج بمنطقة القرن الأفريقي بعد أن رعت الرياض وأبوظبي المصالحة التاريخية بين إثيوبيا وإريتريا، والتي فتحت أبواب الاستقرار والازدهار الاقتصادي في تلك المنطقة.

وقالت وزارة العمل السعودية في بيان أمس إنه "تم الاتفاق على عدة بنود يأتي على رأسها أن تكون تكلفة استقدام العمالة المنزلية بما لا يتجاوز 900 دولار، وألا يتجاوز راتب العاملة المنزلية 850 ريالا (93.3 دولار) شهريا، إضافة إلى تأمين الطعام والسكن".

واشترطت سقفا مماثلا لراتب السائق الخاص إلى جانب تأمين الطعام والسكن أو بدل طعام بقيمة 200 ريال شهريا.

يشار إلى أن السفارة السعودية في أديس أبابا كانت قد أعلنت نهاية شهر يوليو الماضي بدء إصدار تأشيرات العمالة الإثيوبية عبر نظام "مساند" بناء على اتفاق جرى توقيعه بين الجهات المختصة في السعودية وإثيوبيا.

وتتضمن الشروط السعودية لاستقطاب العمالة الأجنبية أن يضمن المكتب الإثيوبي العمالة المرسلة منه عدم الهروب لمدة سنتين، ويتحمل خلالها المكتب توفير البديل وجميع تكاليف الطرف السعودي بما فيها الاستقدام وتذكرة العودة.

كما يتحمل الجانب الإثيوبي تكاليف رفض العمل لمدة 3 أشهر إضافة إلى الالتزام بتدريب العمالة الرجالية والنسائية التي ستعمل في السعودية، وتوعيتها بالعادات والتقاليد. وفي حال عدم توفر برامج تدريبية، يلتزم الجانب السعودي بتوفيرها.

وكانت السلطات السعودية أعلنت في عام 2013 إيقاف استقدام العمال من إثيوبيا، إثر سلسلة من الجرائم ارتكبتها عاملات في المنازل.

وأجرت السعودية على مدى السنوات الماضية سلسلة طويلة من إصلاحات سوق العمل وفرضت رسوما على استقدام العمال الأجانب لإعادة هيكلة الاقتصاد وبنائه على أسس مستدامة.

كما منعت تشغيل الوافدين في عدد من القطاعات من أجل إتاحة فرص عمل للمواطنين في ظل ارتفاع مستويات البطالة.

موافقة مصرية مشروطة لاستحواذ أوبر على كريم

القاهرة - قال جهاز حماية المنافسة المصري أمس إنه أقر استحواذ مجموعة أوبر لتطبيقات حجز سيارات الأجرة على شركة كريم المنافسة لها على المستوى الإقليمي بعد موافقته على مجموعة من الالتزامات اقترحتها المجموعة التي تتخذ من الولايات المتحدة مقرا لها.

وكانت أوبر استحوذت على كريم في صفقة قيمتها 3.1 مليار دولار في مارس الماضي بعد محادثات متقطعة استمرت بين الشركتين لأكثر من تسعة أشهر، مما حقق لأوبر دعما كانت في أشد الحاجة إليه بعد سلسلة من انسحاب المستثمرين منها في الخارج.

> **3.1**
> مليار دولار قيمة صفقة استحواذ أوبر على كريم المقرر إكمالها الشهر المقبل

ومن المتوقع أن تستكمل الصفقة في يناير المقبل وذلك بناء على موافقات السلطات التنظيمية المعنية في عدة دول أبرزها مص، التي تعد مصر أكبر سوق لخدمات حجز سيارات الأجرة في الشرق الأوسط بسبب عدد سكانها الذي يصل إلى 100 مليون نسمة.

وبعد هذا الإقرار ستصبح شركة كريم وحدة مملوكة بالكامل لأوبر لكنها من المقرر أن تواصل العمل باسمها التجاري وإدارتها المستقلة.

وقال متحدث باسم أوبر "نرحب بقرار جهاز حماية المنافسة المصري اعتماد استحواذ أوبر الوشيك على كريم. وسيحقق اندماج أوبر وكريم نتائج استثنائية للمستخدمين والسائقين والمدن في مختلف أنحاء مصر".

وبمقتضى سلسلة من الالتزامات التي تعهدت بها أوبر للسلطات المصرية، وافقت الشركة على التخلي عن البنود الحصرية مع الشركاء والوسطاء وتقليل شروط الدخول إلى السوق. ومن المقرر أن ترشح أوبر مشرفا مستقلا لمراقبة الأداء يوافق عليه الجهاز لضمان الالتزام بالتعهدات، وأن تطلع أوبر المشرف المستقل شهريا على عينات عشوائية من بيانات رحلاتها لضمان الالتزام.

ويتعين على أوبر الالتزام بالتعهدات لمدة خمس سنوات اعتبارا من تاريخ إتمام صفقة الاستحواذ أو عندما تصل شركة أو أكثر من الشركات العاملة بتطبيقات خدمات نقل الركاب إلى تحقيق نسبة 20 في المئة بصفة منفردة أو نسبة 30 في المئة مجتمعة في مناطق متداخلة لا تشمل القاهرة والإسكندرية أكبر مدينتين في مصر.

وباستبعاد زيادات الأسعار في الساعات التي يبلغ فيها الطلب ذروته بما يفوق العرض والعروض الترويجية، سوف تقصر أوبر الزيادات السنوية في تعريفاتها بخلاف تكاليف التضخم على عشرة في المئة لخدمتي "أوبر إكس" و"كريم جو" أكثر الخدمات شيوعا في مصر.

كما ستقتصر زيادة الأسعار في حالات ذروة الطلب على خدمتي أوبر إكس وكريم جو على 2.5 مرة. وستطبق أسعار الذروة على نسبة لا تتجاوز 30 في المئة من الرحلات السنوية للخدمتين كحد أقصى.

دبي تعلن موازنة قياسية لدعم النمو

خفض الإنفاق على البنية التحتية للعام الثاني

قدمت إمارة دبي موازنة طموحة للعام المقبل تركز على دعم النمو والخروج من أزمات كثيرة. وكانت من العلامات الفارقة تراجع الإنفاق على البنية التحتية للعام الثاني على التوالي، بعد أن أنفقت عليها بسخاء طوال سنوات.

دبي - أظهرت بيانات موازنة إمارة دبي للعام المقبل الصادرة أمس عن توقعات بارتفاع كبير في الإنفاق الحكومي، بهدف تحفيز الاقتصاد ودعم افتتاح معرض إكسبو 2020 العالمي.

وذكرت حكومة دبي في بيان أن الإنفاق سوف يزيد بنسبة 17 بالمئة بمقارنة سنوية ليصل إلى مستويات قياسية عند 66.4 مليار درهم (18.1 مليار دولار) مقارنة مع ميزانية العام الحالي الأصلية البالغة 56.8 مليار درهم.

لكن تفاصيل الأرقام أظهرت ترجيح خفض الإنفاق على البنية التحتية في الميزانية للعام الثاني على التوالي في عام 2020 ليصل إلى ثمانية مليارات درهم مع اقتراب انطلاق معرض إكسبو 2020.

وكانت حكومة دبي قد أنفقت بسخاء للتحضير للمعرض العالمي، الذي يستمر لمدة ستة أشهر ويبدأ في أكتوبر 2020 ولكنها قلصت الاستثمارات مع قرب اكتمال المشروعات.

ولم تحدد الميزانية تفاصيل زيادة الإنفاق المقررة لكنها ذكرت أن الأجور والرواتب في العام المقبل سوف تمثل نسبة 30 بالمئة من الإنفاق الإجمالي بينما يمثل الإنفاق على المنح والدعم نسبة 24 بالمئة.

رهان كبير على معرض إكسبو 2020

وأعلنت الحكومة عن احتياطي خاص نسبته ثلاثة بالمئة من الإنفاق الحكومي في إطار الاستعداد لمعرض إكسبو 2020.

وكانت حكومة دبي قد توقعت في وقت سابق من العام الحالي أن ينمو اقتصادها بنسبة 3.2 بالمئة في العام المقبل مقارنة مع 2.1 في العام الجاري، بعد أن كان قد سجل نموا بنسبة 1.94 بالمئة في عام 2018 وهي أبطأ وتيرة منذ الانكماش في عام 2009 بسبب أزمة الدين.

وأضافت الحكومة أن دبي قد تحقق فائضا تشغيليا يصل إلى 1.96 مليار درهم في العام المقبل بعد استبعاد الإنفاق الاستثماري وإيرادات غير متكررة. وكانت قد توقعت فائضا تشغيليا قدره 850 مليون درهم في ميزانية العام الحالي.

وترجح موازنة العام المقبل تسجيل عجز فعلي يصل إلى 2.4 مليار درهم، وهو ما يقل عن نصف العجز المتوقع في ميزانية العام الحالي عند 5.8 مليار درهم.

ومن المتوقع أن تزيد إيرادات حكومة دبي بنسبة 25 بالمئة لتصل إلى 64 مليار درهم، رغم القرارات الاقتصادية التحفيزية وتجميد زيادة بعض رسوم الأعمال لزيادة الاستثمار. وكان متوقعا زيادة الإيرادات 1.2 بالمئة في ميزانية عام 2019.

وتمثل الإيرادات غير الضريبية نحو 60 بالمئة من إجمالي الإيرادات في حين تمثل الإيرادات من الضرائب نسبة 29 بالمئة. ويمثل الدخل من استثمارات الحكومة خمسة بالمئة بينما تصل إيرادات النفط إلى ستة بالمئة من إجمالي إيرادات الميزانية.

كما اعتمد حاكم دبي الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم "تخطيطا ماليا لثلاث سنوات" للفترة من 2020 إلى 2022 ويتضمن إنفاقا إجماليا بقيمة 196 مليار درهم (53.4 مليار دولار).

وتأمل دبي، وهي الوحيدة في الخليج التي لا تعتمد على النفط، أن يبلغ عدد زائري معرض إكسبو 25 مليونا، على أن يأتي غالبية هؤلاء من دول أخرى.

> **18.1**
> مليار دولار حجم إنفاق موازنة العام المقبل بزيادة 17 بالمئة عن العام الحالي

وتعمل إمارة دبي على جذب المستثمرين الأجانب عبر مبادرات مربحة، في مسعى لتحفيز اقتصادها الذي يمر بمرحلة من التباطؤ هي الأسوأ منذ عشر سنوات.

وتشهد الإمارة، التي تضم عددا كبيرا ناطحات السحاب وبرج خليفة، أطول مباني العالم، تراجع قطاع العقارات الحيوي منذ سنوات، في وقت تراجع فيه النمو في قطاعي التجارة والسياحة، وهي قطاعات تعتبرها دبي من أبرز دعائم اقتصادها.

وتم تعليق العمل في العديد من المشاريع المهمة، بما فيها مشروع توسعة مطار آل مكتوم الذي من المفترض أن يصبح أكبر مطار في العالم لدى اكتماله.